



نسخة قبل نهائية
للمناقشة مع القواعد

الإعلان السياسي المقترح

ديباجة

الإعلان دا هو مقترح لوثيقة الهدف منها بداية عملية سياسية تكون جذرية. عشان في النهاية تطلع منها رؤية سياسية وطنية مكتملة عن شكل الحكم في الدولة والاقتصاد والطريقة بالتنقل بيها السلطة. الرؤية السياسية دي بيتم تشكيلها من الشعب عن طريق النقاشات العامة والتشاور البتعملو لجان المقاومة والنقابات المنتخبة وكل الأجسام الثورية القاعد تؤمن بالتغيير الجذري. والإعلان المقترح دا هو ثمرة من ثمرات المقاومة الشعبية من زمن الاستقلال (الكان شكلي ساي) في 1956. وبالنسبة لثورة ديسمبر 2018 فالإعلان دا بمثل الأساس المن خالو بتتشكل رؤية سياسية واضحة للحراك الثوري عشان تنتقل السلطة للقواعد الشعبية بدل المجموعات السياسية الكانت بتسيطر على السلطة زمان وهسا برضو، لأنها قاعدة تخدم الفئات المحتكرة رأس-المال القاعد جوة البلد والجاي من برة، وبتشتغل ضد مصالح أغلب الشعب. والإعلان دا خطوة بنمشيها في طريق تجاوز الأزمة السياسية المستمرة، والحولت السودان لدولة حروب أهلية ومجاعات ومليشيات وفقدتو السيادة الوطنية بتاعتو. والسيادة الوطنية في المرحلة الانتقالية الجاية ممكن تخت لهما تعريف بأنها سلطة ديمقراطية بمارسها الشعب عبر المجالس المختلفة (المحلية والولائية والمجلس التشريعي والوزاري والسلطة القضائية) البتجي من الدستور بالحكم الفترة الانتقالية.

والإعلان المقترحنو بتكون من:

- أ. مقدمة: والبتناقش الدولة السودانية من بعد الاستقلال عشان نحدد الطريقة البنحاول نفهم ونحلل بيها المشكلة السودانية، والمقدمة بتدينا خلفية عامة للمشاكل والحلول البطرحتها الإعلان.
- ب. بنود الإعلان السياسي المقترح: ودي بتتكون من تعريف الفترة الانتقالية والأهداف العامة بتاعتها، وشرعية الدستور وشكل الحكم في الفترة الانتقالية، الاقتصاد، العدالة الاجتماعية والعدالة الجنائية.
- ج. الرؤية السياسية والمفاهيمية لقضايا الفترة الانتقالية: وهنا في شرح وتوضيح للمفاهيم القاعدة في الإعلان، والجاية من فهم وتحليل الاقتصاد والسياسة بتاعت السودان اتطورت من بعد الاستقلال، وكمان شكل الصراعات العامة الموجودة.

وعشان بنؤمن بدور لجان المقاومة في كل السودان، فنحن في لجان مقاومة مدني بنقدم المقترح دا. ولجان المقاومة في مدني اتأسست بعد انتفاضة سبتمبر 2013 وانتشرت في كل الأحياء وكانت القيادة بتاعتها جماعية من الشباب والشابات لمقاومة النظام الديكتاتوري الكان قاعد في السلطة لمدة 30 سنة والتم اسقاطو بصورة جزئية في 2019. واللجان كانت شغالة بصورة سرية، وبعداك ظهرت بصورة علنية في 2018. ورفعت شعار السلمية لإسقاط نظام البشير، ونجحت في إنها تنظم الحراك الثوري داخل مدينة ود مدني من بداية ثورة ديسمبر. وبعد انقلاب 25



أكتوبر استمرت لجان مقاومة مدني في الحراك الثوري السلمي عشان تسقط الانقلاب وتعمل رؤية سياسية للسودان بتقدير تأسس لدولة ديمقراطية وتنمية وتحقيق العدالة للجميع والسلطة بتاعتها تكون مدنية كاملة.

نسخة قبل نهائية
للمناقشة مع القواعد

أ. المقدمة

ما بنقدر نفهم الصراع السياسي في السودان من غير ما نفهم كيف تم تشكيل السودان عبر التاريخ باعتبارو دولة حديثة. الحاجة الأساسية في الدولة القومية الحديثة زي السودان وكل دول الجنوب، إنها دول أسسها المستعمر وكان هدفو الرئيسي أنو يدخل الدول دي بالقوة في النظام الرأسمالي العالمي، عشان يسيطر بصورة مستمرة على الموارد بتاعتها. والدولة القومية معروفة بعنفها، وإنها بتستخدم القوة عشان تتحكم في السكان فيها ودا بحصل عن طريق الحرب الأهلية والإبادة الجماعية. والحاجة دي بتظهر عندنا في السودان في الطريقة البتشتغل بيها المؤسسات وكيف إنو السلطة والاقتصاد بكونو محتكرات، وبرضو كيف يتم استخدام العنصرية والسلطة البتقوم على الوصاية (السلطة الأبوية) بصورة مستمرة وهي البتشكل جزء كبير من الدولة.

ونحنا بنفهم الدولة السودانية الحديثة على أساس إنها اتكونت بصورة كبيرة في فترة الاستعمار التركي المصري والبريطاني المصري، وشكل الدولة دا قاعد من الاستقلال التم بصورة شكلية في 1956 ولحدي اليوم. ولامن نشوف استمرار القيادات التقليدية والحديثة زي الجيش والإدارة الأهلية والخدمة المدنية وكل مؤسسات الحكم بنفس الشكل الخلاها بيهو المستعمر بنلقا الحاجة دي سببها هو غياب المشروع التنموي الثوري، القادر يلبي تطلعاتنا كشعب سوداني. وفي نفس الوقت يهدد مصالح المؤسسات والمجموعات البتملك رأس المال المحلي والأجنبي، والبتهدم السيادة الوطنية.

من بعد الاستعمار والسودان مليان حروب أهلية ونزاعات على الأرض والموارد، ودي من أهم صفات الدول الأسسها الاستعمار، ونزاع الموارد دا اتحول لنزاع بين المجموعات السكانية المختلفة، ودا اليهدهد التعايش الاجتماعي. والاستعمار قسم حدود الدول والمجتمعات العايشة مع بعض لفترات طويلة بدون ما يفهم ويخت في بالو العلاقات الموجودة بين المجتمعات دي عبر التاريخ، وبالصورة دي في مجموعات كبيرة تم تقسيمها بين أكثر من دولة بسبب رسم الحدود القام بيهو الاستعمار، وحصل ارتفاع في نسب العنف بين المجتمعات المحلية بي سبب التقسيم الجديد دا، لأنو قايم على الحدود العملها المستعمر.

واستفادت القيادات التقليدية والحديثة الجات بعد الاستعمار من بذور الفتنة القبلية والاختلافات بين المناطق، وقامت باشعال النزاعات عشان تسيطر على الموارد الطبيعية. ومن العوامل الزادت معدلات العنف بنلقى تدهور البيئة والجفاف والمجاعات، وبسبب الحروب الأهلية الطويلة اتحول العنف ذاتو لمصدر رزق لعدد من المجتمعات. وكمان في قادة حرب دخلو للاقتصاد عن طريق السلاح والارتزاق، ودا حصل لأنو الجيوش اتحولت لشركات خاصة، بتقدم خدماتها لرأس المال الأجنبي. والفصائل بينها حروب في السودان وقعت عبر التاريخ على عدد كبير من اتفاقات السلام، لكن كلها خلت الحرب تستمر وعقدت الوضع الأمني في مناطق النزاعات. وعشان يتحقق سلام فدا بتطلب يكون في مشروع وطني تنموي ثوري



قادر يأسس لي دولة بتقوم على أساس المواطنة والحقوق المتساوية، وقادر يواجه جذور أزمة الحرب والسلام، والمواجهة دي تكون مبنية على المصالح المشتركة بين كل السودانيين.

عشان كدا نحنا في لجان مقاومة مدني بنعتبر إنو استعادة السيادة الوطنية بشكل كامل هي أول خطوة في طريق التحول الديمقراطي والتنمية العادلة، ودي تعتبر معركتنا الأساسية ضد الديكتاتورية، لأنو ثورة ديسمبر هي ما ثورة ضد البشير واللجنة الأمنية بس، لكن هي ثورة لتحرير الوطن وتوحيد السودانيين عشان يرجع لهم استقلال قرارات السياسي والاقتصادي.

ب. بنود الإعلان السياسي المقترح

أولاً: تعريف الفترة الانتقالية

هي الفترة البتجي بعد سقوط النظام الديكتاتوري بالثورة الشعبية، والنظام الديكتاتوري دا هو النظام المبني على تحالف لجنة البشير الأمنية مع المليشيات والحركات العسكرية والمدنيين. ولحدي ما تتم كتابة الدستور الانتقالي عبر المجلس التشريعي الانتقالي، فالفترة الانتقالية حا تكون محكومة بي دستور السودان المؤقت بتاع 1956 واستخدام موادو الما بتعارض مع الإعلان السياسي الموحد للجان المقاومة في السودان كلو، والما بتعارض برضو مع الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي بعد ثورة ديسمبر 2018.

ونظام الحكم في الفترة الانتقالية يقوم على اللامركزية عشان يأسس عن طريق الدستور للحكم المحلي. والفترة الانتقالية بترتب للانتخابات وتسلم في نهايتها السلطة للحكومة المنتخبة. مدة الفترة الانتقالية بتكون ما بين 3 لي 4 سنوات بتعمل فيها الحكومة الثورية الانتقالية مجموعة من الإجراءات الضرورية عشان ما يحصل تحول ديموقراطي، وتشمل إصلاح الأنظمة القديمة وبناء أنظمة جديدة، والإجراءات المختلفة دي ما منفصلة من بعضها، عشان كدا لازم تكون موجودة في المشروع الوطني التنموي الثوري المتفقين عليه في الإعلان السياسي الموحد وفي الدستور الانتقالي.

نسخة قبل نهائية
للمناقشة مع القواعد

ثانياً: الأهداف العامة للفترة الانتقالية

• الاتفاق على أساس لمشروع وطني تنموي وثوري، ويكون قادر يبني قاعدة لدستور وطني دائم، وكمان مشروع نهضة وطنية ثورية على المدى البعيد عشان يحقق لنا العدالة الاجتماعية في دولة عندها سيادة وطنية.

• إنو السلام يتبني على إرادة الناس في القواعد والمصالحة البتم بين الشعب، ومعالجة أوضاع النازحين في مناطق النزاعات، ودا بكون عن طريق إنهم البقررو هل دايرين يرجعو لمناطقهم (العودة الطوعية) ولا دايرين يستقرو في مناطق المعسكرات حسب خطة بتاعة تنمية بتوقّر لهم الأمن والخدمات الأساسية، والحق في العمل لهم كهم. كمان في ضرورة لعمليات تشاور واسعة مع المكونات الاجتماعية في الريف، والهدف منها هو نقاش مشاكل الأرض والحواكير عشان يحصل اتفاق على طرق الحلول وبعداك يتم صياغة الاتفاقات دي على شكل تعديلات في قوانين الأراضي.



• السيطرة على الموارد، ومحاربة الفساد القاعد في كل مؤسسات وهياكل الدولة، والفساد السياسي وسياسات التمكين التمتت في فترة حكم البشير ومن الفترة الانتقالية في 11 أبريل 2019، زايد محاربة التدهور في الاقتصاد والمعيشة والسياسات بتاعة النظام النيوليبرالي (بتاعة البنك الدولي ورفع الدعم)، وكمان إعادة ترتيب أولوياتنا في الصرف، بحيث تكون لصالح الخدمات الأساسية زي الصحة والتعليم والبنى التحتية والخدمات العامة، والهدف من دا كلو هو تحقيق ركائز العدالة الاجتماعية البتقوم على تفكيك الأنظمة المبنية على التمكين والاحتكار.

• إنو الريف يمتلك القرار السياسي والاقتصادي بتاعو، ودا عن طريق أنظمة الحكم المحلي البتخلي الريف يستفيد بصورة واسعة من موارده المحلية، ويحقق التنمية ضمن مشروع وطني تنموي ثوري يكون قادر يلبي تطلعات الريف في السودان المتفقين عليها في الإعلان السياسي السياسي الموحد وفي الدستور الإنتقالي، وكمان يتم توطين الأنظمة وثقافة الحكم المحلي والحاجة دي أهميتها في إنها بتقوي العلاقة بين المواطنين وأجهزة الدولة، وحا تساعد في حل مشكلة التمثيل السياسي للمكونات الموجودة في الريف بعد ما سيطرت على القرار دا الإدارة الأهلية، والسبب الكبير في استمرار سيطرة الإدارة الأهلية هو لأنو الدولة غاييه، عشان كدا المجالس المحلية مهمة عشان تبني العلاقة بين المواطن والدولة بشكل مباشر.

• إعادة هيكلة الأجهزة النظامية وجهاز الأمن وحل وتسريح المليشيات البتشمّل الدعم السريع وجيوش الحركات المسلحة، وإعادة الهيكلة دي بتشمّل مراجعة قوانين القوات المسلحة، بمعنى مراجعة المهام والاختصاصات عشان نصل لجيش وطني بالكامل.

• السيطرة على الانفلات الأمني وتقليل المساحات القاعد يحصل فيها عنف، وكمان تحجيم انتشار الأسلحة البتمتلكها الفصائل والمؤسسات الما رّسمية.

• وضع الإطار المفاهيمي والقانوني واللوجستي والإداري عشان نبدا عمليات العدالة الانتقالية، وهي بتبدا بالعدالة في الجرائم الجنائية عشان تتكسر الدائرة بتاعة العنف والإفلات لأنهم قاعدين يشجعو على استمرار العنف. والعدالة الانتقالية كمان فيها عمليات مصالحة شعبية بين المكونات الاجتماعية المختلفة خاصة في مناطق النزاعات.

• التأسيس الدستوري لحرية التنظيم وكل الحريات العامة وحرية الصحافة وشفافية الدولة.

• قيادة عملية للتحوّل الديمقراطي عن طريق بناء هياكل ومؤسسات النظام السياسي الجديد البقوم على تحويل شكل السّلطة من سلطة مركزية بتاعة نخبة لى سلطة قواعد شعبية قائمة على الديمقراطية والسّيادة الوطنية. ومؤسسات النظام دا هي عبارة عن هياكل المؤسسات الرّسمية مثل مفوضية الانتخابات ومفوضية السلام والعدالة الانتقالية، وتوفير الحماية القانونية والدستورية للمؤسسات المدنية الشعبية الضرورية لعملية التّحوّل الديمقراطي مثل النّقابات ومنظمات المجتمع المدني القاعدية، وعملية التعداد السّكاني.



ثالثاً: المشروع الدستوريّ وشكل الحكم في الفترة الانتقالية

شكل الحكم لازم يكون لامركزي في الفترة الانتقالية، ودا لأنو الحكم المحلي هو مستوى أساسي لسلطة الشعب، وكمان يرتبط بصورة مباشرة بالمواطنين، ويكون الباب المنو بمارسو السلطة ويتخذو القرار التشريعي والسياسي والاقتصادي على مستوى المحليات. وللازم مستوى الحكم المحلي يكون ديمقراطي بالدستور، ودا معناه إنو المواطنون هم البكُونو أجهزة السلطة المحليّة وبحاسبوها بصورة مباشرة. حاجة تانية إنو لازم يتم تخصيص مصادر إيرادات مناسبة للحكم المحلي تكون على قدر حجم المسؤوليات المحليّة المفروض ينجزها، وكمان يتم إعادة بناء أجهزة السلطة المحلية بطريقة تخلها تناسب واقع كل محلية. عشان المحليات تقدر تمكن روحها خصوصاً في الأرياف، وتستفيد بشكل عادل من مواردها المحلية. والهيكل بتاع السلطة في الفترة الانتقالية بتكون من المجالس المحلية الانتقالية، المجالس الولائية الانتقالية، المجلس التشريعي الانتقالي، مجلس الوزراء الانتقالي، السلطة القضائية الانتقالية والمفوضيات. وكل الهياكل دي حايتم شرحها وتكوينها تحت. وكمان حايتم تناول موضوع الاقتصاد والعدالة الاجتماعية والعدالة الجنائية لأنها قضايا جوهرية في شكل الحكم.

نسخة قبل نهائية
للمناقشة مع القواعد

أ. 1. تكوين المجالس المحليّة (قبل سقوط السلطة الانقلابية)

على لجان المقاومة في كل المحليات إنها تبدأ عمليات تكوين المجالس المحلية طوالي وقبل سقوط السلطة الانقلابية. ودا عشان تتفادي التكرار بتاع سيناريوهات سرقة الثورة بسبب الفراغ السياسي بسبب إنو مافي تمثيل سياسي ديمقراطي للقوى الثوريّة. والهدف من المجالس المحلية دي إنها تكون المجلس التشريعي. وعشان نتفادي إنو يحصل أي فراغ سياسي في حالة النظام سقط قبال ما تتكون المجالس المحلية بنقترح تكوين مجلس ثوري انتقالي فيمواحد من لجان المقاومة على المستوى الولائي (ممثّل واحد لكل ولاية من ولايات السودان الـ 18 زايد ممثّل واحد للجان المقاومة في معسكرات النزوح) عشان يستلموا السلطة ويسيروا دولاب العمل في الدولة بشكل مؤقت لحدي ما يتم تكوين المجالس المحلية والمن خلالها بتكون المجلس التشريعي الانتقالي وهو مكان السلطة الانتقالية الحقيقي.

أ. 2. آليات تكوين المجالس المحلية

- عملية تكوين المجلس المحلي لكل محلية بتقوم بتنظيمها لجان المقاومة في المحلية وفيها يتم اختيار ممثلين/ات في المجلس المحلي عن طريق تصويت مباشر في اجتماع مفتوح وعلمي يكون موثّق وتنظموا لجان المقاومة والقوة الثورية المؤمنة بالتغيير الجذري على حسب الإعلان السياسي الموحد في المحلية. وفي الاجتماع دا يتم ترشيح عدد من المرشحين/المرشحات والتصويت على ترشيحهم بصورة مباشر ونتيجة التصويت بتعلن طوالي، ونخت في الاعتبار كل الاجراءات المطلوبة البتضمن شفافية وديمقراطية وصحّة العملية دي.
- يحق لكل المواطنين/المواطنات الأعمارهم ما يتقل عن 16 سنة إنهم يشاركوا في التصويت، من جانب تاني فأعمار المرشحين/المرشحات مفروض ما يتقل عن 23 سنة.



• ولجان المقاومة والقوى الثورية الجذرية على حسب رؤية الإعلان السياسي الموحد هي البتحدد في كل محلية تفاصيل عملية التصويت والشروط المفروض تنطبق على المرشحين/المرشحات.

ب. الدستور الانتقالي

الفترة الانتقالية بتقوم على دستور انتقالي بصيغو المجلس التشريعي الانتقالي خلال مدة أقصاها شهر بعد ما تسقط السلطة الانقلابية. وعشان ما يكون في فراغ دستوري فبنقترح تفعيل دستور 1956 لحدي ما يتم صياغة الدستور الانتقالي الجديد. والحاجة دي بتم عن طريق تفعيل المواد البتتماشى وما بتتعارض مع الإعلان السياسي الموحد للجان المقاومة في السودان، وكمان ما بتتعارض مع الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي بعد ثورة ديسمبر 2018. والدستور الانتقالي بتضمن شكل الحكم اللا مركزي.

نسخة قبل نهائية
للمناقشة مع القواعد

ج. 1 هياكل السلطة الانتقالية

السلطة الانتقالية بتتكون من ثلاثة أجهزة، وهي المجلس التشريعي ومجلس الوزراء والسلطة القضائية، وصلاحيات أي جهاز منفصلة عن الثاني بصورة كاملة؛ عشان مافي أي جهاز يخش في سلطات وصلاحيات الأجهزة الثانية (ودا المبدأ بتاع فصل السلطات)، وهنا المجلس التشريعي القومي الانتقالي هو البكون في يدو تشريع القوانين ومراقبة أداء ومحاسبة الحكومة، ودا مبني على القوانين البنظم المجلس التشريعي القومي الانتقالي المذكورة في الدستور الانتقالي.

1. المجلس التشريعي القومي الانتقالي:

• المحليات هي البتكون مجالسها المحلية، وكل محلية من المحليات الـ 186 بتقوم باختيار نايبين/ نايبتين برلمانيين من المجالس المحلية عبر التصويت المباشر، واحد منهم بيتنم انتخابو لمنصب نايب في المجلس التشريعي الولائي والثاني لمنصب نايب في المجلس التشريعي القومي، ودا على حسب الرؤية العامة بتاعة الإعلان السياسي الموحد.

• والمحليات البتقع في الحدود بتاعتها معسكرات نازحين بكون عندها الحق في إنها تحتفظ بمقاعد شاعرة لحدي ما تتم عملية اختيار نواب من النازحين/النازحات عن طريق التصويت المباشر، والعملية بتاخذ وكت طويل شوية بسبب الظروف غير العادية في معسكرات النزوح (للمراجعة من لجان المقاومة والقوى الثورية الجذرية في مناطق النزاعات وبالاتماد على الرؤية العامة للإعلان السياسي الموحد).

• المجلس التشريعي القومي الانتقالي هو البقوم بترشيح وتعيين رئيس/ة الوزراء، ورئيس/ة القضاء المؤقت، والنايب/ة العام المؤقت (لحدي ما يتكون مجلس القضاء العالي ومجلس النيابة البكونهم رئيس/ة القضاء والنايب/ة العام مع اللجنة القانونية بالمجلس التشريعي القومي الانتقالي) والسلطة القضائية بتكون مستقلة عن المجلس التشريعي وهو ما بقدر بعد التعيين إنو يدخل في سلطات السلطة القضائية بأي شكل.



• المجلس التشريعي القومي الانتقالي هو البقوم بترشيح وتعيين وكلاء الوزارات ودا بالتشاور مع رئيس/ة الوزراء والوزراء المكلفين، ومن ناحية ثانية فالمجلس التشريعي الولائي هو البقوم بترشيح وتعيين مدير/ة عام للحكم المحلي بالتشاور مع الوالي/ة المكلف.

• المجلس التشريعي الانتقالي بقوم بتعيين رؤساء المفوضيات بعد ما يحدد المعايير الضرورية الثورية للناس البشغلو المنصب.

2. السلطة القضائية الانتقالية:

الجهاز القضائي بصورتو الحالية دي هو نظام فيه خلل وما بقدر يحقق العدالة. أولاً، لازم يتم هيكلته عشان نضمن قضاء مستقل. ولازم الجهاز القضائي ما يتأثر برأي أي شخص مهما كان موقعو أو فكرو السياسي. ثانياً، القوانين في السودان بوضعها الحالي زي القانون الجنائي، وقانون تنظيم العمل المصرفي وقانون الأحوال الشخصية هي قوانين غير عادلة، وعشان نحقق أقصى درجات العدالة لكل المواطنين السودانيين وخاصة الاقلييات والنساء فلازم القوانين دي تتعدل وفق الدستور الانتقالي وأهدافو العامة لأنو تعديلات القوانين في كل فترات الحكم الفاتت كانت بتم من قبل الناس الموجودين في أعلى هرم السلطة، وعشان نتغلب على الحاجة دي فلازم كل المجتمع يشارك في نقاشات حقوقو القانونية ويصوغ المبادي العامة البتحكم القوانين.

نسخة قبل نهائية
للمناقشة مع القواعد

3. مجلس الوزراء الانتقالي:

• المجلس التشريعي القومي الانتقالي هو البختار رئيس/رئيسة الوزراء من كل الترشيحات البقدما المجلس التشريعي القومي بالتصويت المباشر وفقاً للشروط والمعايير الثورية المتفق عليها في الإعلان السياسي الموحد.

• ترشيح أعضاء مجلس الوزراء بقوم بيهو رئيس/ة الوزراء، وبتم الموافقة عليه من المجلس التشريعي القومي الانتقالي بالتصويت المباشر وفق المعايير والشروط الثورية المتفق عليها في الإعلان السياسي الموحد.

ب) الوزارات

عشان نخفض الصَّرف المالي على جهاز إدارة الدولة ونحارب الفساد المالي والسياسي، فلازم يتم تخفيض عدد الوزارات والعودة لنظام الهيئات العامّة، زي الهيئة العامة للسكة حديد، والهيئة العامة للنقل الميكانيكي، والهيئة العامة للنقل النهري، والهيئة العامة للاتصالات والبريد، وهيئة البحوث الزراعية، والهيئة العامة للمياه والكهرباء، والهيئة العامة للأشغال والإسكان وغيرها. وعشان كذا بنقترح الوزارات الآتية:

1. وزارة الصّحة والبيئة
2. وزارة التربية والتعليم العام والعالي
3. وزارة الري والزراعة والثروة الحيوانية



4. وزارة العدل
5. وزارة الدفاع
6. وزارة الخارجية والسيادة الوطنية
7. وزارة الداخلية
8. وزارة المالية والموارد
9. وزارة الحكم المحلي
10. وزارة الشفافية والمحاسبية ومراقبة الأداء: اقترح الوزارة دي جاي من فهمنا لطبيعة الفساد السياسي والاقتصادي في الفترات الفاتت إنو هو ما مرتبط بأشخاص أو مجموعات معينة وإنما هو نتيجة خلل في بناء مؤسسات الدولة. ونسبةً لطبيعة الفساد دا فبنحتاج لوزارة تدعم الشفافية والمحاسبية في جميع مستويات الحكم والقطاع العام والخاص. وتمليك المعلومات للشعب بعزز سلطتو وبعزز العملية الديمقراطية كمان.

نسخة قبل نهائية
للمناقشة مع القواعد

4. المفوضيات

عشان نتجنب إخفاقات الجهاز التنفيذي في حلّ القضايا هي من صميم الفترة الانتقالية ونسبةً لتعقيدها زي ملفات السلام والعدالة والأجهزة النظامية، فلازم نكوّن مفوضيات مستقلة تعمل على القضايا دي وفق مشروع وطني تنموي ثوري (والبرامج التفصيلية لكل مفوضية) متفق عليه في الإعلان السياسي الموجّد وفي الدستور الانتقالي. المجلس التشريعي القومي الانتقالي هو المسؤول من تكوين المفوضيات وكمان بقدّم لهما التفويض البنظم صلاحياتها وحدود عملها، وأخيرا هو المسؤول عن عملية الترشيح والموافقة على الثلاثة مناصب القيادية في كل مفوضية، والمفوضيات المقترحة هي:

- مفوضية السّلام: مفوضية مهمتها قضايا السّلام وتعمل على معالجة الظلم الواقع على بعض فئات المجتمع في فترات الحكم الفاتت، وتوفر المعالجات لتحقيق العدالة التنموية والاجتماعية والسياسية في المناطق المهمشة ومناطق الحروب والنزاعات، ويتعالج جذور أسباب النزاعات وجبر الضّرر. وكمان بتحقق العدالة الاجتماعية والتمييز الإيجابي لمناطق النزاعات. وبتراجع اتفاق جوبا لسلام السودان وهو اتفاق تم مع جزو من قادة الحركات المسلحة وقسّم بينهم المناصب الوزارية والسيادية، وكمان قسّم بينهم السيطرة على مناطق انتاج الذهب والموارد الطبيعية الأخرى في دارفور، ودا تم بعيداً وبجاهل تام لرأي أصحاب المصلحة الحقيقيين من مواطني إقليم دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق وشرق السودان، والحاجة دي ساعدت في قيام النزاعات من جديد في هذه المناطق وقتل أعداد كبيرة من المواطنين العزل حتى بعد توقيع اتفاق جوبا للسلام، بل بالعكس زاد عدد الضحايا بعد توقيع الاتفاق دا.

- مفوضية العدالة الانتقالية: هي مفوضية مهمتها تحقيق العدالة لضحايا العنف البتم بصورة منهجية وانتهاكات حقوق الإنسان، ويتم الاعتراف بكل الانتهاكات والمظالم وقعت على المواطنين عن طريق العنف المباشر أو العنف القامت بهو



مؤسسات الدولة، وكمان بتقوم بجبر الضّرر وتتعترف بكرامة الأفراد وحقوق المجموعات المهمشة. وكمان مفهوم العدالة الانتقالية يشمل عمليات المصالحة الشعبية الواسعة وتحقيق السلام المجتمعي بين جميع فئات المجتمع.

• مفوضية إصلاح الخدمة المدنية: هي مفوضية مهمتها إنها تعيد بناء الخدمة المدنية على أسس الشفافية والمحاسبة واللامركزية وفق قوانين الدستور الانتقالي ولاحقاً الدستور الدائم. وهايتم تطوير المفوضية دي داخل المشروع الوطني التّنموي الثوري عشان تعالج المشاكل الموجودة في عضم المؤسسات الاشتهرت بها الخدمة المدنية من بداية ادخال السودانيين في الخدمة المدنية في فترة الاستعمار. ولازم تتعالج مشاكل المناصب الإدارية والموظفين بدون حوجة وغياب المحاسبية عشان تحافظ الخدمة المدنية على حيادها وقوميتها.

• مفوضية صناعة الدستور: هي مفوضية مستقلة بتقوم بصياغة مقترح دستور دائم للبلد على أسس وطنية، عشان يحدّد شكل الحكم والعلاقة بين المواطنين والدولة، وكمان يمنح الدستور حقوق المواطنة المتساوية للجميع وينظم العلاقة بين جميع السكان، ويدعم مبادئ حقوق الإنسان، مع ضمان استقلالية سيادة الدولة والقانون.

• مفوضية هيكله القوات النظامية: هي مفوضية مستقلة بتقوم بإدارة عمليات إعادة بناء وهيكله القوات النظامية، وتحدد صلاحياتها زي ما بقول الدستور الانتقالي، وكمان بتقوم بإدارة عمليات نزع السلاح وانهاء الخدمة والدمج للقوات العسكرية خارج مؤسسة القوات المسلحة، ودا بيشمل كل قوات الدعم السريع وجيوش الحركات المسلحة، ودمجها في مؤسسة عسكرية سودانية واحدة عندها عقيدة وطنية وكفاءة مهنية بتعمل على حماية دستور السودان ونظامو الديمقراطية وحماية شعبو وحدودو.

• مفوضية الانتخابات: وهي مفوضية مستقلة بتقوم بصياغة قانون الانتخابات وتبشر على التعداد السكاني وإدارة عملية الانتخابات ومراقبتها والإشراف عليها قبل نهاية الفترة الانتقالية. وكمان بتضمن نزاهة وصحة العملية الانتخابية وتضبط أداء المتنافسين في الانتخابات، ودا يكون بلوائح بتمنع الفساد السياسي خصوصاً استخدام المال السياسي (ودي الأموال البتستخدم للتأثير على نزاهة العملية الانتخابية). وكمان بتساهم مفوضية الانتخابات مع المجلس التشريعي القومي الانتقالي في مراجعة وإعادة كتابة قانون الأحزاب.

• مفوضية مكافحة الفساد: هي مفوضية مستقلة بتكون وفق الدستور وتتحارب الفساد داخل المؤسسات وتقوم باسترداد الأموال العامة والأصول والممتلكات التّم نهبها من خزينة الدولة في العهد البائد وكمان بعد سقوط البشير في 11 أبريل 2019. والمفوضية بتعمل بتعاون كبير مع المراجع العام والأجهزة القضائية. وكمان بتقدم كل الأشخاص التثبت عليهم قضية فساد مالي أو مؤسسي لمحاكمة عادلة. والمفوضية برضو بتراجع منظومة القطاع العام والقوانين واللوائح التبنظّمو وتبخت أساس منهجي عشان تمنع ممارسات الفساد في كل مؤسساته، وكمان تضمن الشفافية والمحاسبية.

• مفوضية تفكيك أنظمة القهر والتبعية: خطاب ثورة ديسمبر كان متقدم وثوري وتناول الأنظمة التبتمارس القهر في مستويات مختلفة؛ والحاجة دي وضحت إنو وجود النساء كان مفصلي شديد في الثورة، وكمان ظهرت أهمية إننا نتخلص

نسخة قبل نهائية
للمناقشة مع القواعد



من كل الأنظمة بتاعة التبعية والقهر والتمييز القاعد يتم ضد الشرايح الاجتماعية المهمشة زي المرأة والأقليات الثقافية والدينية. عشان كدا لازم يتم تفكيك الأنظمة البتمارس القهر في عملية اجتماعية ثورية تعيد الكرامة والثقة للمجتمعات المحلية الاضررت من الانقسام على أساس خلفيتها الاجتماعية من ناحية، ومن ناحية ثانية من أضرار مخلفات الفكر الاستعماري والعنصري البخت لإنسان دول جنوب العالم صورة واحدة في إنو إنسان ضعيف ومخلف وجايع، لحدي ما فقد جزو كبير من الثقة في نفسو، وتم تشويهه بأمراض الاستلاب الثقافي عشان يكون بصورة عايزها المستعمر مليانة هزيمة. عشان كدا لازم تتم مراجعة النظام التعليمي والمناهج وجميع المؤسسات عندها علاقة بتشكيل وعينا (الوعي الجمعي) والبتساهم في ابعاد المواطنين عن بيئتهم المحلية وتاريخهم ومصادر قوتهم.

ولازم يتم إلغاء القوانين والإجراءات ومعالجة والممارسات البتشجع العداء نحو المرأة خصوصاً في النظام المصرفي والعدي والتعليمي والاقتصادي بشكل عام، وشايع جداً ثقافة الشك في المرأة ونزع السلطة منها، حتى على روحها. وكمان لازم يتم مراجعة كل المناهج التعليمية البتساهم في استمرار قهر واستضعاف النساء، ونقوم بعمل نقاشات واسعة مع المجتمعات في القرى والأحياء عن الطريقة البشوفن بيه النساء أوضاعهن والحلول شنو للنزاعات والعنف والفوارق الاقتصادية والاجتماعية البتدفع المرأة تمها بشكل مضاعف.

لازم تراجع العلاقات الخارجية القائمة على التبعية للاستعمار وتترفض كل السياسات الخارجية البتهدف للتدخل في المشهد السياسي والاقتصادي والاجتماعي السوداني، لو كان التدخل دا دبلوماسي أو عسكري زي احتلال أراضي سودانية في الحدود زي حلايب وشلاتين والفسقة وغيرها.

والاستعمار بقا يدخل بطرق جديدة لمجتمعاتنا على شكل هيئات ومنظمات مُنقِذة وإنسانية تتبنى قضايا الحقوق والعدالة. ولأنو تحقيق العدالة الاجتماعية حاجة بتم عبر سياسات بتضعها الدولة من خلال المجلس التشريعي الانتقالي فعشان كدا ما ممكن نخلي مسؤولية تنفيذها للمنظمات غير الحكومية الدولية، والمنظمات غير الحكومية البتكون ممولة بأموال أجنبية بتقوم بدور الدولة عشان تمرير الأجندة الخاصة بيه. عشان كدا أي عمل بتقوم بيه المنظمات دي، أو بتلقى تمويل أجنبي لازم يتعرض للتدقيق من السلطات المختصة بالتعاون مع هذه المفوضية.

نسخة قبل نهائية
للمناقشة مع القواعد

رابعاً: الاقتصاد

• العامل الاقتصادي مهم جداً في بناء دولة السيادة الوطنية السودانية، ودا لأنو مرتبط بالملكية حقت الموارد والعوامل الاجتماعية والسياسية الثانية. وبنشوف في الجانب دا إنو ضروري يتم إعادة بناء النظام الاقتصادي على حسب ما يتم الاتفاق علمو في الدستور الانتقالي للفترة الانتقالية وبعديه الدستور الدائم المتفق عليه. وضمن المشروع الوطني التّنموي الثوري فلازم المجلس التشريعي القومي الانتقالي في الفترة الانتقالية يتفق على إجراءات لمشاكل ملكية الأراضي والنظام بتاع الحواكير والنظام الضريبي والمصرفي وعلاقات الانتاج في الريف والقطاع غير الرّسمي، وكمان لازم تتخت الأساسات ونقوم بالإجراءات اللازمة عشان تتغير طبيعة الاقتصاد من اقتصاد ريعي لاقتصاد تنمية ناهض. والاقتصاد الريعي دا



بنقصه بيهو الاقتصاد القاييم على استخراج الموارد الطبيعية زي النفط والمعادن والمحاصيل الاستراتيجية زي الصمغ العربي وبيعها في السوق العالمي على شكل مواد خام بدون ما يحصل لها أي عمليات معالجة صناعية تدهيها قيمة مضافة. والنوع دا بينتشر في بلدان جنوب العالم (الأطراف) الفها يتم تصدير كمية كبيرة من المواد الخام للدول الصناعية بأسعار رخيصة شديد، ودا بسبب سهولة مشاكل البنية التحتية وكمان إنو السياسة بتاعة التسعير متحكم فيها من جهات عالمية، وكل دا في النهاية بخلينا ما قادرين نعمل معالجات صناعية عشان نستفيد من الموارد دي ونبيعها بأسعار عادلة.

• إعادة بناء وهيكلية النظام الاقتصادي في الفترة الانتقالية هي حاجة أساسية عشان تتوقف السياسات البتجيب الفقر للشعب وبتسبب العنف والنزاعات. فلازم تحصل إعادة بناء وهيكلية على أساس التنمية المتوازنة البتكون قائمة على العدالة الاجتماعية بين مختلف السودانيين/ات. ودا بيشمل إنو التنمية تركز على إنو موارد السودان يكون بملكها شعبو، عشان يتم استخدام الموارد دي بطريقة قادرة تشوف بعيد وتكون عادلة تجاه البيئة وتقوم تنتهي لنا من العنف والصراع بتاع الموارد دا، والحاجة دي تكون للمصلحة حقت الشعب السوداني بدل مصلحة قوى الاستعمار جوة وبرة البلد، وقوى الاستعمار دي بتشمل النخب السياسية والمؤسسة العسكرية. وكمان لازم يحصل ترتيب لأولويات الصّرف عشان تشمل قطاعات الإنتاج الزراعية والصناعية وقطاعات الصحة والتعليم والبيئة، وبكدا بيتتم استبدال ميزانية القوات النظامية بميزانية التنمية. يعني لازم يقل الصّرف على المؤسسة العسكرية بشكل كبير، ويتم زيادة الصّرف على القطاعات التّم ذكرها دي.

• وعشان نضمن التركيز على التنمية والعدالة الاجتماعية فلازم يحصل تراجع كامل عن البرامج التكيف الهيكلية "ودي سياسات معروفة بـ التّشف ورفع الدّعم القاعد يشتغل بيها صندوق النقد الدولي، وكمان لازم يتم تبني خطط وبرامج إسعافيه عشان تعالج أزمات الاحتياجات الضرورية وتقوم باستعادة القطاعات الصناعية والأراضي التّمّت خصصتها، ودا معناها إنو تتم إدارتها من قبل الدولة والمحليات. ولازم يتم التعامل مع مشاكل الجدولة حقت الديون بالشروط بتاعة إعفاء الديون وكمان نخت أولويات للديون دي على حسب الظروف بتاعة الدول الاخدناها منها. زايد إنو لازم يتم تبني تنمية بتعتمد على الموارد المحلية وبتقوم على استغلال الموارد المختلفة بطريقة مدروسة وعادلة وما فيها فساد ولا سياسات البنك الدولي، ورفع الدعم، والإفقار يعني مافي أي سياسات نيوليبرالية.

• لازم تتم إعادة بناء وهيكلية للجهاز المصرفي والبنك المركزي عن طريق قوانين وإجراءات منظمة بيتم وضعها خلال الفترة الانتقالية. كمان لازم نتأكد من إنو وزارة المالية بتسيطر على المال العام وكمان شركات الجيش وشركات الاتصالات، وإنو البنك المركزي بعد ما يتم إعادة بنائو وهيكلتو هو البقور في كل عمليات النقد والصادر والوارد، وإنو النظام المصرفي يحصل لهو إعادة تنظيم ويتختا تحت إشراف البنك المركزي وإنو التّحكم في قيمة العملة الوطنية يحصل بطريقة بتتناسب مع الوضع الاقتصادي الحقيقي والمشروع الاقتصادي الوطني التنموي الثوري.



• ولأزم يتم برضو العمل مع القطاع الخاص الوطني وإنو يكون خاضع لي خطة اقتصادية بتتكامل مع القطاع العام، في اقتصاد مختلط بيلعب فيه القطاع العام دور الموجّه الأساسي عن طريق لوائح وقوانين بتحدد علاقتو مع الدولة عبر خطط ملزمة.

• لازم يتم العمل مع القطاع غير الرّسّمي (قطاع الأعمال الحرة، وبائعات الشاي...الخ) عشان يتم تنظيّمو في شكل جمعيات أو اتحادات ويكون مؤسس قانونياً، ودا عن طريق لوائح وقوانين بتحدد علاقتو مع الدولة والمحليات عشان تضمن حقوقو خصوصاً عمالة الأطفال والنساء.

• مشروع الجزيرة: ملحق مفصّل يتبع لاحقاً

خامساً: العدالة الاجتماعية

موضوع العدالة الاجتماعية دا مسألة أساسية بتتداخل مع القضايا الثانية التم نقاشها في الإعلان دا، وهي بتعتبر واحدة من ركائز المشروع الوطني التّنموي الثوري. ومن المهم شديد يتم توضيح إنو العدالة الاجتماعية بتتجاوز العدالة الانتقالية وبتشمل توزيع الموارد بالتساوي بين كل المكونات الاجتماعية المختلفة. لأنو الموارد دي من الاستقلال وهي قاعد تكون متمركزة عند نسبة قليلة من النخب والجماعات. فعشان كدا بنلقى قضية العدالة الاجتماعية بتتطلب العمل على تفكيك البنية حقت الرأسمالية العنصرية (وهي البتستولي على القيمة الاقتصادية والاجتماعية حقت زول أو عرق وبتديها لي زول أو عرق تاني) وهي قاعدة جوة بنية الدولة القومية الحديثة البتتميز بسرقة الموارد وعائداتها. والحاجة دي إذا ما ختينها كهدف واضح فنحنا كدا بنخاطر بإنو العدالة الاجتماعية تتحول لقضية فردية بدل إنها تكون مجتمعية. والتركيز على العدالة القانونية الجنائية بس بسوق لي عقاب جزو من الأفراد على الجرائم المجتمعية وبيسمح بإنو الأنظمة حقت القهر والهيمنة القاعد تسبب الجرائم دي تستمر.

• والسودان كدولة معروف إنو ما فيهو عدالة ودا بيشمل غياب العدالة الجنائية بسبب بيفلت الأفراد من العقاب على الجرائم الارتكبوها. ومفروض نتأكد إنو الحاجة دي ما تحصل. وعشان نضمن كدا فلأزم مفوضية العدالة الانتقالية تقوم بمحاكمة الأعضاء بتاعين حكومة 1989 للمحاكمة ودا قدام محكمة قانونية. وكمان لازم المحاسبة دي تشمل الأفراد النظمّوا وشاركوا في جرائم الحرب والإبادة الجماعية العرقية في دارفور وجبال النوبة وجنوب السودان، وإنو كل الأفراد المشاركين في جرائم أثناء الثورة يتعرضوا لمحاكمة داخل السودان من قبل السودانيين وفق الدستور الانتقالي، والبishtمل على العملية القانونية بالموجّهها بيتتم محاكمة الأفراد ديل.

نسخة قبل نهائية
للمناقشة مع القواعد



نسخة قبل نهائية
للمناقشة مع القواعد

ج. الرؤية السياسية والمفاهيمية لقضايا الفترة الانتقالية

1. السياق العام

نحن بنفهم ثورة ديسمبر المجيدة 2018 باعتبارها ثورة ضد الانقلابات العسكرية و الشمولية المدنية وضد الخضوع لأي قوة بتحاول تستعمرنا، والثورة هي تراكم طويل من نضالات الشعوب السودانية من بداية تأسيس الدولة السودانية الحديثة. ولأنو الهدف السياسي لثورة ديسمبر هو تحويل شكل السلطة من سلطة مركز بتهكم فيها نخبة أو مجموعة محددة لي سلطة شعبية ديمقراطية، ودا بيفسر لنا العدد الكبير من أعداء الثورة عشان هي بتهدد مصالحهم ومصالح أطراف ثانية كثيرة. التجربة الطويلة للشعب السوداني مع الحكم الشمولي كانت مصدر للمعاناة وفي نفس الوقت كانت مصدر لتراكم وإرتفاع الوعي السياسي وتجديدو، هنا ثورة ديسمبر نجحت في إنها تغير الفهم عن شكل الدولة وطبيعة السلطة ومعنى شرعية السلطة باعتبارها جاية من الشعب ومن الإرادة الشعبية وما جاية من قوة السلاح والتبعية. وكمان ثورة ديسمبر نجحت في إنو تعيد تعريف المجتمع المدني وشرعيته والهي كانت قبل الثورة قائمة على سيطرة مجموعة سياسية وإجتماعية معينة والسلطة دي جاية من إنو المجموعة دي متمكنة إقتصاديا وإجتماعيا وقدرتا كبيرة في إنها تحصل على تمويل خارجي وكمان تعمل علاقات مع منظمات دولية، دا الخلاها يكون عندها الفرص بتاعة التمثيل السياسي. وبعد الثورة لقت القواعد الشعبية الفرص في إنها تمثل نفسها بنفسها وبقي في رفض لأي أجسام ما عندها قواعد في أرض الواقع تاخذ حق تمثيل السودانيين و لسودانيات في أي عملية سياسية وفي اتخاذ القرار.

اللحظة السياسية الراهنة

يوم 11 أبريل 2019، وبعد ثلاثين سنة من الحكم العسكري الديكتاتوري، نجحت الثورة في إنها تسقط رأس النظام ودا كان عن طريق المقاومة الشعبية السلمية، لكن تم تعطيل مسيرة الثورة في إنها تحقق أهدافا، والحاجة دي كانت بسبب الاستسلام لمنطق شرعية السلاح وإنو كان في شرط وجود اللجنة الأمنية في السُّلطة. وكمان القواعد الشعبية ما كان عندها التنظيم والرؤية السياسية المطلوبة عشان تتجاوز النخب السياسية التقليدية الكانت مسيطرة على السلطة من الاستقلال، وإتأمرت ضد الثورة عن طريق قبولاً بالشراكة مع لجنة البشير الأمنية. الشراكة دي انتهت بالانقلاب العسكري في 25 أكتوبر 2021، وكمان الانفلات الأمني والتدهور المعيشي والاقتصادي. والمقاومة الشعبية وعت لي إنو الشراكة دي اتعملت عشان تجهض الثورة كلها، وهنا بدت المقاومة الشعبية في إنها تصحح نفسها بشكل واسع، وتفكر في تنظيم نفسها وتبني رؤيتها السياسية في الوكت دا السودان ما فيهو حكومة واقتصادو متدهور بمعدلات ما حصلت قبل كدا، ومع زيادة العنف والاقتتال الأهلي والاستمرار في نهب الموارد والتدخل في سيادة السودان عن طريق مخابرات الأطراف المختلفة. وعشان الوضع دا ما كان ممكن يستمر، فلجان المقاومة اتحولت من إنها تكون مراقب سياسي بس، لإنها تكون اللاعب السياسي الأول والمهم. وحالياً نحن في اللجان شغالين على إننا نتوافق على رؤية سياسية واحدة وشكل حكم ديمقراطي نقدر ننتزع بهو السُّلطة من لجنة البشير الأمنية والنخب السياسية. والإعلان السياسي الموحد دا هو إجابة على سؤال (البديل منو) لأنو بقديم رؤية سياسية حول قضايا الانتقال وكمان هيكل لقيادة السُّلطة في الفترة الانتقالية.



وفي حنة التصحيح الداخلي للعملية الثورية، فالمقاومة الشعبية اتوصلت لخيار أنها ما تدي أي شرعية للانقلاب العسكري بإنها تشاركو في الحكم، ورفعت شعار "قدرنا أننا الجيل الذي سيدفع تكلفة نهاية الانقلابات العسكرية ولن نؤجل هذه المعركة": لأنها وعت لإنو تأجيل مواجهة الانقلابيين العسكريين والمدنيين حا يأخر وصولنا للتحويل الديمقراطي وحا يدفعنا ثمن كبير. عشان كدا المقاومة الشعبية اعلنت موقف اللاءات الثلاثة: لا تفاوض، لا شراكة، لا شرعية، وهو موقف مبني على التجربة المباشرة وما مبني على الافتراض؛ لأنو تجربة الشراكة بتاعة الوثيقة الدستورية وفرت لنا المجال البنختر فهو منطق الشراكة مع اللجنة الأمنية، والاتضح بدون مجال للشك أنو الشراكة دي عبارة عن صفر على الشمال بمنطق الثورة؛ لأنو رجعتنا لنقطة البداية وفرضت علينا واقع الانقلاب العسكري الطلعنا ضدو من البداية.

وعلى مستوى أفريقيا فالسودان من أكثر الدول الحصل فيها انقلابات عسكرية (17 انقلاب ومحاولة انقلابية) وكمان فترات طويلة من شديد من الديكتاتورية العسكرية والحرب الأهلية ونهب الموارد. والظاهرة السياسية والاجتماعية دي عندها جذور بعيدة لها علاقة بتكوين الدولة السودانية الحديثة بعد الاستقلال. وعشان نفهم الأزمة السياسية السودانية مطلوب منا إعادة قراية التجارب التاريخية؛ عشان ما نعيد الأخطاء.

نسخة قبل نهائية
للمناقشة مع القواعد

2. أصل عُنف الدولة السودانية القومية الحديثة

الدولة القومية الحديثة في السودان هي دولة بناها الاستعمار، وطبيعتا عنفية قائمة على سياسات الخضاع والانصهار والعنصرية. وفي الواقع بتاع الاستعمار الدولة القومية الحديثة بتكون أكثر شراسة لأنها قائمة بقوة السلاح عشان تدخل المجتمعات البتستعمرا وتستغل موارد، واجبارها للدخول في النظام الرأسمالي العالمي. الاستعمار برسم الحدود للدول المستعمرة وبقسّم المجموعات العايشة مع بعض لفترات طويلة وبينها تحالفات وطرق عيش وثقافات مشتركة. لكن قوة الاستعمار ما بتعترف بالمنطق الداخلي للتاريخ المحلي دا، فبتعيد توزيع وتشكيل السُكان المحليين وبتقسّم المجموعات المنتشرة عبر الأقاليم المناخية. وفي مجموعات قبلية كبيرة في أفريقيا اتقسمت بسبب الترسيم الأجنبي للحدود، وعشان كدا زادت معدلات العنف بين المكونات المحلية بسبب سياسات إعادة توزيع وتشكيل السُكان والموارد، خصوصًا الأرض، والحاجة دي أدت لقيام الحروب الأهلية في تشاد، وأفريقيا الوسطى، والكونغو، وجيبوتي، والصومال، وارتريا وإثيوبيا، والكاميرون ورواندا وغيرها من الدول المستعمرة. وبسبب تاريخ الاقتتال الأهلي الطويل دا اتحوّل العنف نفسو لمورد اقتصادي، بحيث أصبح واحد من سُبُل كسب العيش بالنسبة للمجموعات المختلفة. والحاجة دي استفادت منها النُخب الاستعمارية التقليدية والحديثة واستخدمتها في إنها تغذي النزاعات عشان تسيطر على الموارد الطبيعية، خصوصًا الذهب والمعادن النادرة والبتترول والصمغ العربي والمواشي، والنزاع أدا النخب دي موارد إضافية جاية من تجارة السلاح وسيارات الدفع الرباعي وسرقة المحاصيل والمواشي من الفقراء. وقادة الحرب دخلو الاقتصاد العالمي عن طريق تحويلهم لي مرتزقة، ودا عن طريق تحويل الجيوش لشركات خاصة بتدير الدم لصالح الجهات البتملك رؤس أموال كبيرة، وأبرز الجهات دي هو الاتحاد الأوروبي عبر عملية الخرطوم، والمحور الفميو التحالف الخليجي في حرب اليمن، وكمان النزاع في ليبيا. واستمرار النزاعات في السودان مرتبط بصورة مباشرة بالاستثمار البتم في الحثات الفميا ضعف مجتمعي وهي بدورها نتيجة عمليات



استعمارية قديمة، وقامت كرّست للعنف المرتبط بامتلاك الأراضي في الريف، وقامت ربطت بين الانتماء القبلي ووسائل كسب العيش والحاجة دي بتشمل العنف برضو.

وبالرغم من إنو الريف عندو مساهمة كبيرة في الإنتاج وتوفير المحاصيل المهمة والمواشي للبلد، إلا إنو وضع الريف السوداني المتأخر من ناحية التنمية كان هو الصفة المشتركة خلال كل الأنظمة الحكمت السودان من الاستقلال. والريف كان ولسا قاعد يكون المكان البحصل فيه العنف الواسع والإبادة الجماعية والاقتتال الأهلي والمجاعات. والوضع في الريف دا هو نتيجة لاستمرار السياسات بتاعة الاستعمار الاتكلما عنها، والقسمت السودان قانونيًا وإداريًا لنصين؛ الحضر البحكمو القانون وسياسات منظمة بتكون الدولة قاعدة فيها في شكل بعض الخدمات والمشاريع الاقتصادية والأجهزة القضائية زي الشرطة والمحكمة. والنص الثاني البتديرو القوانين العرفية والإدارة الأهلية وبتغيب عنو الخدمات الأساسية زي المدارس والمستشفيات، وكمان بغيب عنو ضل القانون والأجهزة البتوقّر الأمن للمواطنين. الانقسام القانوني والإداري والأمني دا هو السبب في تدهور الريف وحرمانو من أبسط الحقوق، وكمان خلاهو يمشي في طريق تطور اجتماعي واقتصادي مختلف عن مناطق الحضر، لأنو لسا أمن المواطن الغنائي والمعيشي قاعد يكون مسؤولية المواطن دا نفسو وما مسؤولية الدولة، وكمان مع التدهور البيئي والتصحّر الماشي يزيد والأمطار القليلة بقا النزاع على الموارد البسيطة هو الواقع اليومي؛ وانفجرت النزاعات وانتشرت الأسلحة وكمان تم تسييس الإدارة الأهلية والنزاعات الصّغيرة بصورة دخلت الريف في دائرة عنف صعبة شديد، واتحوّل العنف نفسو لمصدر رزق أساسي عن طريق السياسات العسكرية العمال في الريف وكمان الانتاج. النساء في الريف دفعن ولسا قاعدات يدفعن أتمان مضاعفة للأوضاع الاقتصادية والأمنية والاجتماعية المتدهورة دي. وهسا في شبح مجاعة جديدة في غرب السودان وشرقو، والتجربة أثبتت إنو النزاعات المسلحة بتتوسع بعد كل مجاعة.

استمرار الوضع الحالي دا بهيّد استقرار السودان ويزيد من فرص انهيار الدولة، وعشان كدا لازم نحنا كقوى ثورية نفكك العلاقات الاستعمارية الخلقا المستعمر بين الريف والحضر، ودا بإننا نضمن حضور الدولة في الريف على شكل سياسات تنمية تركز على الريف بصورة أكبر في خدمات التعليم والصحة والأمن مجتمعي، وبكدا بتخت الريف في مكانو الصحيح بوصفو قايد النهضة الاقتصادية ومحل الموارد والقوى العاملة.

الوصول للسلام ما بيتم إلا عن طريق مشروع وطني تنموي ثوري قادر يجمع الناس ويعيد صياغة الأسس البتتبن عليها الدولة والعلاقات بين مكونات الشعوب السودانية، وكمان يقدم مصالح الاقتصاد القاييم على العنف البمارسو الاستعمار ومؤسساتو في السودان، زي مؤسسة الجيش والإدارة الأهلية والنخب السياسية التقليدية والحديثة، الورث امتيازات المستعمر وعنفو. وهسا حا نناقش كيف المؤسسات تم تكوينها وكيف نحنا بنشوف الحلول لها.



نسخة قبل نهائية
للمناقشة مع القواعد

3. الجيش السوداني

الجيش السوداني هو من ضمن المؤسسات تم تكوينها في فترتين الحكم الاستعماري التركي المصري والبريطاني المصري، وزمان كان اسمو قوة دفاع السودان، وبخدم مصالح الحكم الاستعماري. ولأنو الجيش السوداني هو واحد من وجوه أزمة السودان فلازم يتم إعادة هيكلته. لأنو المؤسسة ما حصل لها أي إعادة بناء وهيكله بصورة وطنية من استقلال السودان، بل بالعكس الهيكل والعقيدة الاستعمارية حقها استمرت في إنها توجه العنف ضد السودانيين بدل ما تقوم بالمهام حقها المعروفة في حماية الدستور والسيادة والحدود؛ والحكم الاستعماري اشتغل في تجنيد الجنود في الجيش على أسس عنصرية ومعتقدات دينية عشان يواصل في تنفيذ السياسية بتاعة فرّق تَسُد، ودا السبب الخلا الجيش السوداني يتخلق ويتطوّر ويكون فيه الانقسامات العرقية والمناطقية دي.

والحاجة الحاسمة للحكام الاستعماريين كانت هي إنهم عايزين يفرضو السُّلطة ويدعمو "السلام" بالصورة البتخليم كاستعماريين يضمّنو استغلال الموارد من مختلف الأراضي في السودان. والسياسات كان عندها نتائج خطيرة في الفترة البعد الاستقلال لأنها هي الاتبني عليها قوة الجيش والولاء بتاعو للأنظمة حقت الاستعمارية الحالية. وخلت العسكر يدخلو بصورة كبيرة في السياسية من خلال الأدوار حقهم في حفظ الأمن الداخلي ودا حصل بسبب الطريقة القاعد يتم بيها تجنيد الضباط (من طبقات معينة ومجموعات دينية اثنية معينة). وبكدا بقا الجيش واحد من أكبر الجماعات البتقدم الطاعة للنظام الاستعماري الكان قايم في السودان. وعشان كدا ما صدفة إنو الجيش في السودان من الانقلاب العسكري الأول في نوفمبر 1958، قام استولى على الموارد والسُّلطة وسيطر عليها لصالح القوى الاستعمارية والنخب المحلية. والسيطرة دي على الموارد والسلطة كانت هي السبب الأساسي في تطور الجيش السوداني كمؤسسة بتتمتع بسلطة سياسية واقتصادية واسعة وشاملة.

وإذا رجعنا ممارسات الجيش السوداني في الفترات الفاتت، وكمان زيادة فسادو الحالي (انقلاب 1989) الظهر في احتكارو لمنظومة الدِّفاعات الصناعية وجزو واسع من العمليات التجارية الاستراتيجية وتورّطو في تهريب الذهب، حا نشوف بصورة واضحة، إنو الجيش السوداني هو مؤسسة مصمّمة عشان تكون أداة للحكم الاستعماري زمان وهسا، لأنو قاعد يتحكم وبيعيد إنتاج وسائل العنف والسيطرة على شعب السودان واستغلال موارد الدولة، وهو ما سلطة مؤسسية تم تصميمها عشان تحمي الشعب وموارد البلد. والتّغيير الجذري الثوري ضروري عشان يعمل إعادة بناء وهيكله وطنية كاملة للجيش وعقيدته لأنو عمليات الإصلاح الشكلي ما كافية، بل وكمان مُضرة. وبالاستناد على كيفية نشأة مؤسسة الجيش السوداني بنلقا إنو شعار لا شراكة بيجسد فهم عميق لمشكلة الجيش، لأنو تأجيل المواجهة مع المجلس العسكري قاعد يعمّق ويطول عمر مشكلة العنف الدولة، والتجربة ورتنا إنو الشراكة مع الجيش في الوثيقة الدستورية 2019 فتحت المجال لإنو مليشيا الدعم السريع تتحول لمؤسسة اقتصادية اجتماعية متطورة فنياً وعسكرياً ولوجستياً، وكمان أتاح سيطرة الجيش على الموارد الاقتصادية. وكمان الشراكة خلت يكون في اعداء مسلّحين جديدين للثورة ودا حصل بدخول بعض الحركات المسلحة في تحالف الثورة المضادة. وكمان فتحت الباب لعنف الأجهزة الأمنية بإنها أدت الحصانة لجهاز الأمن وفكت يدو



في قمع الثوار، وبرضو تمّ استيعاب الكوادر التابعة لهيئة العمليات والدفاع الشعبي وكتائب الظّل في الدعم السريع أو التعاون معاهم في المنظومات حقّتهم القديمة. التجربة أثبتت كمان فشل اتفاقات السلام الفوقية لأنّ النزاعات ما وقفت، بالعكس كمان اتسعت الخريطة حقّت العنف ودخلت مناطق جديدة في دايرة النزاعات المسلحة والتوتر الأمني والتسليح زي مدينة بورتسودان وكسلا ومناطق غرب دارفور وغرب وجنوب كردفان في مناطق شريط التعدين الشي البظهر بصورة واضحة في ارتباط العنف بصراع الموارد.

نسخة قبل نهائية
للمناقشة مع القواعد

4. نظام الإدارة الأهلية

دا واحد من مخلفات النظام الاستعماري للسيطرة على الأطراف، وفيهو بتم فصل السكان المحليين على أسس عرقية، وحكمهم بشكل غير مباشر عن طريق الزعماء المحليين وفق نظام قانوني وإداري يختلف عن المناطق الحضرية، خصوصاً في علاقات الأرض والانتاج. وعشان تحاصر الطموحات بتاعة الطبقة المتعلمة التحررية ظهرت في ثورة اللواء الأبيض 1924 قامت الإدارة الاستعمارية ببناء تحالفات جديدة في الريف لأنها كانت بتسعى لتغيير نظام الحكم إلى حكم غير مباشر عن طريق نظام الإدارة الأهلية. مؤسسة الإدارة الأهلية اتاحت للزعماء السيطرة على السكان المحليين في مناطقهم بأقل تكلفة وخلقت لها ارتباط صارم بين الانتماء القبلي (الهوية الاثنية) للفرد ووصولو للموارد الأساسية. وكانت في صفتين للإدارة الأهلية اتفرضت على السكان الأصليين:

أولاً، بنلقا الطريقة القائمة على الوصاية ومصلحة المستعمر (البنية الأبوية للمستعمر) ظاهرة في دور الزعماء التم اختيارهم في بعض الأحيان من قادة القبائل الموجودين من خلال آليات بتقوم على العشيرة والقبيلة والعنف. وفي حالة كان مافي قيادات تقليدية في المجتمعات المحلية بيتّم صناعة قيادات أهلية تكون موالية للاستعمار وتخدم مصالحه في استغلال الموارد السودانية.

ثانياً، الفصل بين السكان المحليين على حسب أعراقهم كان استراتيجيّة مقصودة عملها الحكم الاستعماري ونظمها عن طريق الإدارة الأهلية. ونظام الإدارة الأهلية خدم الاستعمار في توزيع الحقوق والثروة والامتيازات لصالح الإدارة الاستعمارية، وزعماء الإدارة الأهلية لقو امتيازات كثيرة بسبب تحكمهم في الموارد، ودا على أساس التّقسيم العرقي، والانقسام الكبير ما بين الريف والحضر في الدولة القومية. والانقسام خلا السودانين إنهم يكونو يد واحدة في مقاومة الحكم الاستعماري. وكمان أضعفت قدرتهم على مقاومة الأنظمة الديكتاتورية الجات بعد الاستعمار.

الرؤية حقّتنا لنظام الإدارة الأهلية قائمة على إنو الريف يمتلك قرارو ومواردو. وبصورة عامة الريف ومكوناتو الاجتماعية ومؤسساتو السياسية والاقتصادية كانت غايبة من خطاب المقاومة الجاي من الحضر، عشان كدا مصالح وتحديات الريف ما كانت قاعدة في خطاب الثورة العام إلا مرات بسيطة وبشكل سطحي. مع إنو دخول المكونات الاجتماعية للريف في الحراك الثوري هو حاجة حيوية ومهمة لاستمرار ونجاح الثورة، وما ممكن الحضر يتقدم من غير ما يصنعو التقدم دا هو والريف سوا. والمشكلة دي ما ممكن تتحلل إلا الريف يتكلم بنفسو في خطاب ثورة ديسمبر ودا عبر امتلاكو لها وحضورو



الفاعل في تكوين خطابها والوجهة بتاعتها؛ لأنها ثورة كل السودانيين/ت بجميع مكوناتها الاجتماعية وخلفياتهم الثقافية. حالياً شايفين بداية دخول مكونات من طبقات مختلفة في الريف للحراك والفعل الثوري ومن الضروري نقيف مع ونشجع الاتجاه دا. ولمن نجي نكون الحكومة الانتقالية لازم نعالج سؤال وين موقع الإدارة الأهلية من عملية التحول الديمقراطي القاعد تبني فيها قوى المقاومة. التنافس بين الأجسام الثورية الحديثة زي لجان المقاومة مع الأجسام التقليدية زي الإدارة الأهلية هو تنافس طبيعي في مجال صراع السلطة والمصلحة والتمثيل السياسي. والتجربة العريضة ورتنا إنو نظام الإدارة الأهلية ما نظام أيديولوجي (ما عندو توجه فكري محدد)، لكن هي قاعد تتحالف مع كل الأنظمة الحاكمة ودا جزو من تكوينها. والأنظمة الحاكمة قاعد تتحالف مع قادة الإدارة الأهلية القاعدين يتكلمو باسم ويمثلو مجموعات سكانية عشان يضمنو مكاسب سياسية فقط، والعلاقة بين السلطة وقادة الإدارة الأهلية بتحكما علاقات الفساد السياسي البقدم الخدمات الأساسية للمجتمعات زي حفر الآبار أو تشييد طريق أو بناء مدرسة باعتبارها رشاًو عشان يكسبو تأييدهم السياسي وما بتقدم كحقٍ أساسي للمواطنين. وممكن نلخص تصورنا لموضوع الإدارة الأهلية في النقاط الجاية:

(أ) السلطة الانتقالية البتجي في الفترة الانتقالية لازم تقعد وتتفاهم مع المكونات الاجتماعية المختلفة في الريف، لأنو الريف عندو مصلحة في التحول الديمقراطي وإنو يمتلك قرارو السياسي والاقتصادي ويحصل على نسبة عادلة من الموارد القاعد ينتجها.

(ب) ولمن يتم تعزيز الأنظمة والثقافة بتاعة الحكم المحلي، فدا بعزز الصلة المباشرة بين المواطنين والدولة، وبكدا بنصل لحلول بصورة تدريجية لمشكلة التمثيل السياسي للمكونات بتاعة الريف. واستمرار سيطرة الإدارة الأهلية قاعد لأنو الدولة غايبة وهنا بتجي أهمية المجالس المحلية عشان تبني علاقة جديدة بين المواطن والدولة بصورة منفصلة عن المؤسسات التقليدية زي القبيلة والإدارة الأهلية.

التحول الديمقراطي هو الطريق الوحيد للاستقرار والسلام والتطور الاجتماعي والاقتصادي، لأنو الدولة البحكمها نظام شمولي اثبتت لينا إنها ما بتقدم للريف أي خيارات غير المجاعات والعنف والموت البطيء.

نسخة قبل نهائية
للمناقشة مع القواعد

5. النُخب السياسيَّة التقليدية والحديثة

سياسية فرّق تَسُدّ الاتبعها المستعمر كانت سيطرتها ظاهرة كمان في تسييس الدّين بسبب خوف المستعمر من الطُّرق الدينية الصُّوفية وإنو المهديّة ممكن ترجع. وبسبب الخوف دا قام الحكم الاستعماري البريطاني رعى وخلق الأنظمة الدينية المتنافسة تمكّن روحها، والحاجة دي اتسببت في زيادة العداوة بينها خاصة بين الأنصار والختمية. وبقت الانتماءات دي هي الأساس البقوم عليهم الدعم السياسي للأحزاب الرئيسية. بالاضافة لكدا فالحركة القومية السودانية البمثلها مؤتمر الخريجين اتجاوبت للتأثيرات السياسيَّة والطائفية الحزبية، وما قدرت تكون حواضن اجتماعية تتجاوز الانتماءات العرقية والدينية، عشان كدا كان عندها رغبة في الاستفادة من الحواضن الاجتماعية للحزبين. وبكدا حصل تعزيز لسياسة "المركز" من خلال العلاقات الاجتماعيَّة التي تولدت في الفترة الاستعماريَّة.



والنُخب القومية في السودان الاستولت على السُلطة الإدارية من الاستعمار البريطاني عملت الحاجة دي بدون تشتغل على إنها تعمل تحولات جوهرية في البنية حقت الاقتصاد الاستعماري. وما كان في رغبة في تنفيذ تغييرات جذرية وبس، بالعكس قامت الأحزاب السياسية التقليدية بتنفيذ سياسات استعمارية بشأن تزيد قوتها واشتغلت مع الجيش بشأن تسيطر على السُلطة وتزيد نفوذها. ومثال للحاجة دي هو تسليح جزو من المجموعات الاثنية في دارفور ضد مجموعات تانية، زايد تعاون جزو من النخب السياسية مع الجيش، لأنو كان من مصلحة النُخب دي إنها تحافظ على النظام الاجتماعي والاقتصادي القائم، لأنه كان مصدر مكانتهم وربحهم. وبالطريقة دي، وبالرغم من إنو السُلطة السياسية انتقلت لقادة النخب القومية، إلا إنو أشكال حقت الإنتاج والسيطرة على الموارد والسُلطة ما اتغيرت. وفي كثير من الموارد لسا قاعد يتم استغلالها بطرق مختلفة عن طريق الاستعمار الجديد، (البقوم على نهب الموارد عن طريق الوكلاء المحليين). ومثال للحاجة دي إنو السودان هو أكبر منتج للصمغ العربي في العالم، وحزام الصمغ العربي أصلاً محصور في غرب افريقيا، لكن بالرغم من كل دا بنلقا إنو فرنسا هي أكبر مصدر للصمغ.

وعشان يتم المحافظة على النظام الاجتماعي والاقتصادي الاستعماري دا، فقاعد يتم تطبيق سياسات السوق الحر من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي من السبعينات، والحاجة دي خلت إنو يكون في اعتماد كبير على الديون الخارجية. ودا السبب زيادة عدم المساواة بين السودانيين/ات البنتمو لي أعراق وطبقات مختلفة، ودا القاد للصراعات والحروب والفقر.

وإذا فهمنا العلاقة القوية جداً بين الأحزاب النُخبوية والجيش من ناحية والأسواق الاستعمارية من ناحية تانية، فدا بيسهل لنا فهم سبب استمرار الأحزاب النُخبوية الحالية في تحالف زي قوى الحرية والتغيير ودعوتها للشراكة مع الجيش، واستمرار التَّبعية للديون الخارجية.

نسخة قبل نهائية
للمناقشة مع القواعد

6. السيادة الوطنية

استقرار السودان فهو مصلحة وسلام كل الشعوب، لكن مشكلة المجتمع الدولي والإقليمي إنو بيعرف استقرار السودان بوصفو مشروط بوجود نظام شمولي عسكري قمعي وبخضع للأجندة الدولية على حساب مصلحة الشعب السوداني. وفترة حكم البشير الطويلة الاستمرت ثلاثين سنة وكمان فترة حكم لجنة البشير الأمنية لمدة ثلاثة سنوات اثبتو لنا إنو النظام الشمولي هو المهديد الأول للسلم الإقليمي والدولي. لأنو الحكومتين التم ذكرهم ديل اتدخلو في الشؤون الداخلية حقت الدول المجاورة، وكمان قدمو الرعاية لخلايا الإرهاب العالمي، وحاولت تكتل رئيس دولة مجاورة، ومارست تجارة البشر وانتهكت حقوق اللاجئين وانتهكت كل المواثيق والإعلانات حقت السلم العالمي في جرايم كبيرة بتشمل جرايم إبادة جماعية وجرايم حرب. كل دا دليل على إنو الرِّبط بين الأنظمة الشمولية والاستقرار هو قرار ما حكيم وما بقدر يشوف بعيد.

وفي حنة العلاقات الخارجية فنحن بنأكد على احترام سيادة جميع الشعوب، وعلى رعاية المصالح المشتركة، ورعاية الأعراف والمواثيق الدولية بالتسعيناتها تحقق السلم العالمي، وكمان بنأكد على إنو حفظ سيادة السودان ومصلحة شعبو وإقامة



علاقات تعاون متوازنة هي الأساس البقوم عليه التعامل مع جميع الأطراف الخارجية. وعشان كدا ما بيجوز التهاون مع استغلال الموارد وملكية الموارد السودانية. ولازم الشعب السوداني هو اليقرر بخصوص إدارة مواردو بطريقة تحقق العدالة الاجتماعية والسياسية والبيئية. ولازم نشتغل على تعزيز علاقاتنا مع الدول الأفريقية والدول الثانية في جنوب العالم، ودي علاقات قاعد يتم تجاهلها. وإذا عملنا كل دا فبكدا بتسهل التجارة والتعاون وكمان بنأكد على التضامن الشعبي.

عشان كدا نحنا في لجان مقاومة مدني بنشوف إنو استعادة السيادة الوطنية بشكل كامل هو أول خطوة في طريق التحوّل الديمقراطي والتنمية العادلة، وإنو استعادة السيادة هي معركتنا الأساسية ضد الديكتاتورية؛ لأنو ثورة ديسمبر هي ما ثورة ثورة ضد نظام البشير واللجنة الأمنية بس، بل هي ثورة تحرر وطني بتعيد للسودانيين/ات قرارهم واستقلالهم السياسي والاقتصادي.

نسخة قبل نهائية
للمناقشة مع القواعد

لجان مقاومة مدني

15 يناير 2022